تنظم الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالشراكة مع مؤسسة الرابطة الاقتصادية، ورشة عمل بعنوان:

نحو تنفيذ فعال للإصلاحات الاقتصادية وحماية الموارد

عنوان الورقة:

مخاطر تعثر تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية:

المعوقات المحتملة وطرق الحد منها

مقدم الورقة:

د. محمد قاسم محمد المفلحي

الجهة:

قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

■ **الملخص التنفيذي**

يواجه اليمن أزمة متعددة الأبعاد: انهيار اقتصادي (انكماش الناتج، تضخم جامح، ديون خانقة، واحتياطيات أجنبية منهكة) يقترن بأزمة إنسانية حادة (فقر مدقع، انعدام الأمن الغذائي، سوء تغذية الأطفال، ارتفاع وفيات الشباب، وتدهور التعليم). هذه المؤشرات تعكس حجم المعاناة اليومية للشعب اليمني وتؤكد الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية ومالية شاملة، بالإضافة إلى تدفقات مساعدات إنسانية مستدامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية وتحسين مستوى الحياة.

في ظل هذه الظروف أطلق مجلس القيادة الرئاسي بالتنسيق مع الحكومة اليمنية قرار رقم (11) لعام 2025 بالموافقة على خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، تستهدف استعادة الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وضبط الإنفاق العام، وتحسين بيئة الأعمال. إلا أن تنفيذ هذه الخطة محفوف بمخاطر عدة من غياب الاستقرار السياسي وضعف القدرات المؤسسية إلى نقص التمويل الخارجي والضغوط الاجتماعية، فضلاً عن عرقلة المتنفذين وعدم توريد موارد الدولة إلى حساب الخزانة العامة.

تقدم الورقة تحليلاً وصفياً علمياً مدعوماً بأحدث بيانات صندوق النقد الدولي (2025) والبنك الدولي (2025) وتقارير البنك المركزي اليمني، وتحدد العوامل المسببة للمخاطر وتقيم تأثيرها على مسار الإصلاح، مع اقتراح

آليات تنفيذية تشمل إجراءات صارمة ورادعة ضد المخالفين والمعرقلين لتنفيذ قرار الإصلاحات الاقتصادية، وإنشاء نظام تحصيل مركزي، وإطار حوكمة شامل يضمن الشفافية والمساءلة. وتشير النتائج الأولية إلى أن التزام الحكومة بتنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025 بشأن الموافقة على خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، المتماشي مع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من شأنه تعزيز الثقة الدولية وزيادة فرص الحصول على تمويل خارجي مستدام.

■ المقدمة:

اندلاع الحرب في عام 2015 خلّف آثاراً مدمرة على الاقتصاد والمنظومة الاجتماعية في اليمن. خلال فترة الحرب (2015-2020) شهد الاقتصاد اختلالاً نقدياً حاداً: فقد بلغ متوسط الانكماش السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي -8.95 %، بينما نما المعروض النقدي بمتوسط سنوي بلغ 14.91%. وفي نفس الفترة ارتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم إلى 22.74%. هذا التباين الصارخ بين نمو النقد بشكل كبير جدا في ظل بطء النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤكد الحاجة الملحة لمواءمة السياسات النقدية مع معدلات الإنتاج لتحقيق الاستقرار النقدي والحد من الضغوط التضخمية.

بعد أعوام من الانقطاع والصراع المستمر، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5% في عام 2024 (بعد تراجع 2% في العام السابق)، ولا يتوقع أن يتجاوز نموّه 1.5% بحلول نهاية 2025 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وفي الوقت نفسه ارتفع معدل التضخم إلى حوالي 33.9% (مقارنة بـ 0.9% في 2023) ومن المتوقع أن يستقر عند نحو 20.4% في 2025.

كما تضخم الدين العام المحلي إلى 7,044 مليار ريال (93.5% منه من الاقتراض المباشر من البنك المركزي)، وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجية انخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية عام 2024 بمقدار 111.72 مليون دولار وبنسبة 9.7% لتسجل ما قيمته 1,042 مليون دولار، مع عجز في الميزان الكلي للمدفوعات قدره 774 مليون دولار (4.1% من الناتج المحلي الإجمالي). إضافة إلى ذلك، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني في عام 2024 نحو 1,841.60 ريال لكل دولار، مقابل 1,378 ريال لكل دولار في عام 2023. علما بأن سعر الصرف تجاوز 2800 ريال لكل دولار في منتصف العام الحالي، وذلك قبل تدخل الحكومة والبنك المركزي لتصحيح العديد من الاختلالات المالية والنقدية التي ساهمت بشكل كبير في تعافي قيمة العملة الوطنية مؤخرا، وقد أدت الاضطرابات الحادة في أسعار الصرف الناجمة أساساً عن تراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتوقف صادرات النفط بسبب الهجمات الحوثية على الموانئ إلى تفاقم الضغوط على الاقتصاد اليمني وتآكل القوة الشرائية للمواطنين.

هذه التطورات الاقتصادية الحادة تأتي وسط أزمة إنسانية متفاقمة: منذ عام 2015 إلى عام 2023 انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 54%، مما دفع أكثر من نصف السكان

(حوالي 17.4 مليون شخص) إلى انعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يعاني نحو 2.7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، منهم 600 ألف حالة شديدة الخطورة (يونيسيف 2022). كما ارتفع معدل وفيات الشباب (15-24 سنة) إلى 21.5 لكل 1,000 نسمة، مقارنة بـ 12.5 في 2014، وهو أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي. وعلى صعيد التعليم، يتوقع أن يكمل الطفل الملتحق بالمدرسة في سن الرابعة 8.1 سنة فقط من الدراسة (ما يعادل 4.2 سنة من التعلم الفعلي)، وهو أدنى مستوى عالمياً. وقد تراجع مؤشر التنمية البشرية لليمن إلى المرتبة 186 من أصل 191 دولة عام 2022م، مما يعكس حجم المعاناة التي تتعرض لها اليمن في جميع المجالات.

إن انهيار النظام الصحي وتدهور التعليم يؤكدان أن اليمن يواجه أزمة متعددة الأبعاد، حيث تتقاطع الفقر المدقع، سوء التغذية، ارتفاع وفيات الشباب، وتدني مستوى التعليم، لتشكل عبئاً ثقيلاً على مستقبل البلاد.

■ ملخص قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025

يهدف القرار إلى إعادة هيكلة منظومة الإيرادات والمصروفات الحكومية لتحقيق الشفافية والحد من الفساد. أولاً، تلزم جميع الجهات الحكومية بما فيها المحافظات والمؤسسات المركزية بإيداع كافة الإيرادات المركزية (ضرائب، رسوم جمركية، عوائد النفط والغاز وغيرها) في حساب الحكومة العام لدى البنك المركزي اليمني وفروعه بالمحافظات، مع منع أي تجنيب أو صرف خارج النظام المصرفي الرسمي. ثانياً، يُحظر على المحافظين التدخل في عمل المنافذ الجمركية، سواء بمنح تخفيضات أو إعفاءات غير قانونية، وتخضع جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية للإجراءات الجمركية الحكومية مباشرة تحت إشراف إجراءات المكتب الفني. ثالثاً، يتم إلغاء جميع الرسوم والجبايات التي تفرضها المحافظات أو الوزارات دون سند قانوني، كما يتم تصفية كل الصناديق والمؤسسات المالية المستحدثة خارج الإطار القانوني وإعادة أصولها إلى الميزانية العامة. رابعاً، تخضع الميازين والطرق للرقابة المباشرة من صندوق صيانة الطرق، الذي يتولى الإشراف عليها وتنفيذ أعمال الصيانة اللازمة. خامساً، يتم إغلاق المنافذ البحرية غير القانونية (مثل قنا، الشحر، نشطون، رأس العارة وغيرها) لمنع التهريب وتسريب الإيرادات. سادساً، تلتزم شركة النفط اليمنية والشركات المرتبطة بها بتوريد حصص الحكومة من مبيعات الغاز والمشتقات النفطية إلى حساب الحكومة العام بالبنك المركزي، كما تلتزم الشركات النفطية الأخرى (بترومسيلة، صافر) بتسليم إنتاجها إلى شركة النفط اليمنية التي تتولى تسويقه وتوريد عوائده. سابعاً، يتم تحرير سعر الدولار الجمركي وفق الخطة المعتمدة من مجلس الوزراء، على أن يتم التنفيذ خلال أسبوعين من بدء عملية ضبط الإيرادات في المحافظات. ثامناً، يتم إلغاء جميع نقاط التحصيل غير القانونية التي تجبي جبايات خارج النظام القانوني، وتُفعّل اللجنة العليا لمكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي لدعم جهود الرقابة. وأخيراً، يُطلب من الجهات المعنية تقديم تقارير دورية كل أسبوعين عن مستوى تنفيذ كل بند، مع تحديد الجهات المقصرة وتغطية النفقات الأساسية (مرتبات، بعثات دبلوماسية، تشغيلية) وفقاً للموازنة العامة، وذلك لضمان التنفيذ الشامل والمتابعة الفعالة.

■ **توافق القرار مع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:**

يتوافق قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025 تماماً مع التوصيات الاقتصادية التي قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن الإصلاحات المطلوبة في اليمن. فقد أشار البنك الدولي إلى أن "أي إصلاح مالي يجب أن يقوم على توحيد الإيرادات الحكومية وتعزيز الرقابة على المنافذ الجمركية"، بينما شدد صندوق النقد الدولي على ضرورة "تحرير سعر صرف الدولار الجمركي وضمان تدفق جميع الإيرادات إلى حساب الخزانة العامة". ويعكس هذا التوافق التزام الحكومة بتبني إطار إصلاحي يقوم على الشفافية والاستقرار المالي، وهو ما يحظى بدعم المؤسسات المالية الدولية.

■ **أهمية تنفيذ القرار:**

- استعادة الثقة الدولية: الشفافية في تدفق الإيرادات تفتح المجال أمام تدفقات تمويلية جديدة وبتكلفة أقل.
- تحسين إدارة السيولة: توحيد الحسابات يسمح للبنك المركزي بإدارة سعر الصرف بشكل فعال، مما يحد من التضخم.
- تعزيز المساءلة والشفافية: إلغاء الحسابات الخاصة يقلل من فرص الفساد ويزيد قدرة الأجهزة الرقمالية.
- دعم التنمية المستدامة: توفر الإيرادات المركزية تمويلاً مستداماً للقطاعات الأساسية (الصحة، التعليم، البنية التحتية).

■ **تحليل المعوقات المحتملة:**

1. غياب الاستقرار السياسي: يستمر الانقسام بين الحكومة المعترف بها دولياً والجماعات المسلحة، ولا توجد رؤية واضحة أو توافق سياسي بين المكونات السياسية في الشرعية وكذلك بين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين لإنهاء الحرب والاتفاق على حلول شاملة. هذا الفراغ في الرؤية يؤدي إلى تأخيرات متكررة في إقرار الموازنة العامة، ويخلق حالة من التقلب في قرارات البنك المركزي بشأن سعر الصرف والسياسة النقدية، كما يضر بمستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب والمؤسسات الدولية ويحد من فرص الحصول على تمويل خارجي واستثمارات مباشرة.
2. ضعف القدرات المؤسسية: تعاني الحكومة من مستوى متدنٍ في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية، وتعاني من نقص واضح في الكوادر المؤهلة، لا سيما في وزارة المالية والإدارات الضريبية. يؤدي هذا النقص إلى انخفاض كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية مقارنة بالمعايير الإقليمية، ويزيد من حجم الإنفاق غير المراقب بسبب ضعف الرقابة والمتابعة.
3. نقص التمويل الخارجي: لم يتم صرف سوى جزء محدود من التعهدات المالية الخارجية التي قدمها المانحون والمنظمات الدولية. هذا الوضع يضع ضغطاً كبيراً على سعر الصرف ويزيد الاعتماد على التمويل بالعملة المحلية، الذي يكون عادةً أكثر تكلفة ويزيد من عبء خدمة الدين المحلي.

4. الضغوط الاجتماعية: تعيش نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر وتواجه انعدام الأمن الغذائي بشكل واسع. تؤدي هذه الظروف إلى تزايد مطالبات الدعم الحكومي وزيادة احتمالية اندلاع احتجاجات اجتماعية، مما قد يعيق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.
5. ضعف الثقة في القطاع المصرفي: شهدت الودائع المصرفية تراجعاً ملحوظاً منذ بداية النزاع، كما ارتفع معدل القروض المتعثرة بشكل كبير. يؤدي هذا الوضع إلى تقلص دور الوساطة المالية وارتفاع تكلفة التمويل للقطاع الخاص، مما يعيق نمو الأعمال والاستثمار المحلي.
6. الفساد وإساءة استخدام الإيرادات: يعد الفساد من أبرز المعوقات التي تعيق جهود الإصلاح. تشير التقارير الدولية إلى انتشار ممارسات مثل تحويل الإيرادات الضريبية والجمركية إلى حسابات خارج حساب الحكومة العام، وفرض رسوم غير قانونية، والتعاقدات المشبوهة. يؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية المتوقعة، ويقوض الثقة في المؤسسات العامة، كما يحد من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية.
7. عدم إيداع موارد الدولة في حساب الحكومة لدى البنك المركزي: تقوم العديد من الجهات الحكومية والمحافظات بإيداع الإيرادات في حسابات خاصة خارج حساب الحكومة العام في البنك المركزي. يؤدي هذا التصرف إلى فقدان الشفافية، ويزيد من مخاطر الفساد، ويقلل من قدرة البنك المركزي على إدارة سعر الصرف واحتياطيات العملة الأجنبية بشكل فعال.

■ **مخاطر عدم تنفيذ القرار:**

- استمرار انهيار الاقتصاد: استمرار تحويل الإيرادات خارج حساب الخزانة العامة سيؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية وتدهور الخدمات الأساسية.
- فقدان الثقة الدولية: رفض تنفيذ القرار سيؤدي إلى فقدان الدعم الدولي ويقلل من فرص الحصول على تمويل خارجي.
- تفاقم الفساد: عدم توحيد الحسابات سيزيد من الفساد والنهب المنظم لموارد الدولة.
- انهيار العملة الوطنية: عدم السيطرة على الإيرادات سيؤدي إلى استمرار انخفاض قيمة العملة المحلية وتفاقم التضخم.
- عجز الدولة عن توفير الرواتب: عدم تنفيذ القرار سيؤدي إلى استمرار تأخر دفع الرواتب للموظفين، مما يزيد من معاناة الأسر اليمنية.
- انهيار الخدمات الأساسية: نقص التمويل سيؤدي إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات العامة الأخرى، مما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين.

■ **مقترح زمني لتنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية والمالية (2025-2028 وما بعد)**

- المرحلة الأولى (3-5 أشهر) تركز على الاستقرار العاجل والأساسيات.

- المرحلة الثانية (12 شهرًا) للتعافي الاقتصادي وتحفيز النمو.
- المرحلة الثالثة (19 شهرًا) للإصلاحات الهيكلية والتطوير.
- المرحلة الرابعة للاستدامة والتنمية طويلة الأمد.

المرحلة الأولى – الاستقرار العاجل (3-5 أشهر – 1 نوفمبر 2025 → 31 مارس 2026)

- إصدار قرار بإقالة كل من يحول إيرادات خارج حساب الخزانة العامة لدى البنك المركزي، مع فرض عقوبات رادعة.
- إطلاق منصة "إيرادات اليمن" للربط الإلكتروني لكافة موارد الدولة وإدارتها بشكل فوري.
- تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والتهريب الجمركي.
- إنشاء لجنة متابعة مشتركة بين الحكومة والشركاء الدوليين.
- مراجعة شاملة للموازنة العامة.
- إغلاق المنافذ البحرية غير القانونية.
- توحيد سعر الصرف وتحرير سعر الدولار الجمركي.
- تعزيز الاستقرار النقدي والمالي من خلال سياسات نقدية ومالية متوازنة
- إجراء مسح وظيفي شامل للقضاء على الازدواج الوظيفي.

المرحلة الثانية – التعافي الاقتصادي (12 شهر – 1 أبريل 2026 → 31 مارس 2027)

- توسيع قاعدة الضرائب وتحديث نظام الجمارك.
- تقديم حوافز ضريبية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تطوير البنية التحتية الأساسية (الكهرباء، المياه، الطرق).
- تطوير قطاع النفط والغاز لزيادة الإيرادات العامة وتحسين الإنتاج.

المرحلة الثالثة – الإصلاحات الهيكلية (19 شهر – 1 أبريل 2027 → 31 أكتوبر 2028)

- إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية وفق معايير حديثة.
- تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الحوكمة والشفافية.
- تطوير البنية التحتية الأساسية (النقل، الاتصالات، المطارات، الموانئ).
- نشر تقارير دورية عن الإيرادات والنفقات على موقع وزارة المالية وإجراء مراجعات سنوية من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

المرحلة الرابعة – الاستدامة والتنمية (من 1 نوفمبر 2028 فصاعداً)

- زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، السياحة، النفط والغاز).
- توسيع شبكات الحماية الاجتماعية.
- تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

■ الخاتمة:

إن تنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025 يمثل الخطوة الأساسية نحو استعادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الشفافية المالية في اليمن. إلا أن نجاح هذا القرار يتوقف على التغلب على مجموعة من المعوقات السياسية والمؤسسية والمالية والاجتماعية والأمنية. لذلك، فإن تبني استراتيجية متكاملة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية ودعم المؤسسات وتعزيز الأمن وتحقيق التوافق السياسي هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في البلاد.

❖ استنتاجات:

1. يؤدي عدم توحيد الإيرادات وتحويلها إلى حسابات خارج حساب الحكومة العام إلى تآكل الثقة الدولية وزيادة تكاليف الاقتراض.
2. ضرورة إجراءات صارمة وسريعة لردع المستفيدين من الوضع الراهن وضمان تدفق الموارد إلى الخزانة العامة.
3. التكامل بين الحوكمة والشفافية أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. ضرورة مواءمة السياسات النقدية مع الإصلاحات المالية: يؤدي استمرار التضخم المرتفع وانخفاض قيمة العملة إلى تآكل القدرة الشرائية ويزيد من الضغط على ميزان المدفوعات. لذلك يجب أن تقترن جهود توحيد الإيرادات بسياسة نقدية أكثر انضباطاً (مثل تحديد سعر صرف واقعي وإدارة احتياطيات العملة) لتجنب التضخم المستورد وتعزيز استقرار الأسعار.
5. دور التحول الرقمي في الحد من التسرب الإيرادي: أثبتت التجارب الدولية أن تطبيق أنظمة تحصيل إلكترونية متكاملة (مثل منصة "إيرادات اليمن") يقلل من فرص التلاعب والتحويل غير القانوني للأموال. إن بناء بنية تحتية رقمية قوية وإجراء تدريب متخصص للموظفين سيساهم بشكل كبير في زيادة نسبة الإيرادات المحصلة وتقليل الفاقد الضريبي ويحد من الفساد المالي.
6. أهمية التعاون الإقليمي والدولي المستدام: إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية في اليمن يعتمد ليس فقط على الإجراءات الداخلية بل أيضاً على استقرار البيئة الإقليمية وتدفق المساعدات الإنسانية والتمويل التنموي. التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية يمكن أن يوفر السيولة اللازمة لدعم برامج الحماية الاجتماعية ويخفف من الضغوط الاجتماعية التي قد تهدد استمرارية الإصلاح.

❖ توصيات:

1. تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن مجلس القيادة الرئاسي، وزارة المالية، البنك المركزي، والشركاء الدوليين، لمتابعة تنفيذ القرار رقم (11) لسنة 2025.
2. تنفيذ جميع القرارات بشكل متكامل ودقيق دون تجزئة أو تأجيل؛ يجب أن تكون كل إجراءات الإصلاح جزءاً من خارطة طريق واحدة.

3. تطبيق عقوبات صارمة ورادعة على كل من يعطل تنفيذ القرارات، بما في ذلك الإقالة الفورية واسترداد الأموال المختلسة.
4. إلغاء المحاصصة في التعيينات والاعتماد على الكفاءة والخبرة؛ وضع معايير واضحة للتوظيف والترقية في المناصب القيادية.
5. تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بإنشاء فرق تفتيش مفاجئة في المنافذ الجمركية والمحافظات، مع صلاحية تجميد الحسابات المشبوهة فوراً.
6. إنشاء نظام تحصيل مركزي يلزم جميع الجهات بإيداع الإيرادات مباشرة في حساب الخزانة العامة لدى البنك المركزي، مع ربط كل عملية بنظام التتبع الإلكتروني.
7. إقالة مسؤولي الجهات أو المؤسسات التي تتخلف عن توريد الإيرادات في الموعد المحدد، مع إيقاف الصلاحيات المالية للمحافظ أو الوزير المخالف وإحالته إلى نيابة الأموال العامة.
8. تعزيز الشفافية المالية من خلال نشر تقارير دورية عن الإيرادات والنفقات على موقع وزارة المالية، وإجراء مراجعات سنوية من قبل الجهاز المركزي للمحاسبة.
9. معالجة مشكلة الازدواج الوظيفي والكشوفات الوهمية في الملفين المدني والعسكري، لتخفيف الضغط على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة.
10. ترشيد الإنفاق الحكومي غير الضروري وتقليص السلك الدبلوماسي إلى أقصى حد ممكن، لتخفيف الضغط على الموارد المالية وسعر الصرف الأجنبي.
11. إيقاف جميع رواتب الموظفين والوزراء والمسؤولين الذين لا يتواجدون داخل البلد، على أن يستلموا رواتبهم بالعملة المحلية وفقاً لدرجتهم الوظيفية عند عودتهم للوطن، ومن لم يعود يتم استبداله.
12. فرض عقوبات صارمة ورادعة على كل من يعمل على عرقلة الإصلاحات المالية والنقدية أو افتعال أزمات السيولة بهدف إرباك الحكومة وعرقلة جهود الإصلاح.
13. إيقاف رواتب الإعاشة في الخارج والتي تكلف الدولة مبالغ باهظة، على أن يستلم الموظف راتبه بالعملة المحلية وفقاً لدرجته الوظيفية عند عودته للوطن.

■ **المراجع:**

1. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، التطورات النقدية والمالية، عدن، اليمن، تقرير شهري يونيو 2025.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، العدد 44 ، 2024.
3. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، صنعاء، اليمن، التقرير السنوي 2015.
4. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، عدن، اليمن، التقرير السنوي 2020.
5. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، عدن، اليمن، التقرير السنوي 2023
6. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، عدن، اليمن، التقرير السنوي 2024.
7. صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة، اليمن، أكتوبر 2025.
8. البنك الدولي، التحديث الاقتصادي لليمن، 2025.
9. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 20، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكلية، اليمن، نوفمبر 2016.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية – اليمن، 2024–2025.
11. Mohammed Qasim Almaflehi, PhD Thesis, The Impact of Money Supply on Inflation: An Analytical Study of the Yemeni Economy (2000-2020), B.A.M. University, Department of Economics, lndia, January 2025.
12. Arjune, D., & Al-Maflehi, M. Q. Analyzing the Sources of Financing the State’s General Budget Deficit-A Case Study of Yemen .ational Journal of Advance and Applied Research, 13, Vol.2Issue, (2023), 12-17.
13. Al-Maflehi, Mohammed Qasem & Arjune, D. Analysis of the inflationary gap in the Yemeni economy according to the monetary stability coefficient criterion. Journal of Research and Development, 17(20), 124.
14. قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025 بشأن خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.
15. المرصد الاقتصادي لليمن، التعامل مع الصعوبات المتنامية والتشرذم المتزايد، مجموعة البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2024.